

تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات

دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمراجعين القانونيين في كل من العراق والأردن

الأستاذ الدكتور مؤيد محمد علي الفضل/ جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد
السيد سامي داخل السيد حيدر مطلوب /جامعة القادسية

المقدمة

تعد التقارير المالية الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة ، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور وبدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالشركة خلال فترة النشاط ، إلى جانب دورها في عرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية ، ناهيك عن كونها أصبحت بمثابة نظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلى تنبيه المستثمرين على احتمالات فشل الشركة أو على قربها من حافة الفشل أو الاستمرار في النجاح ودرجة هذا النجاح .

وإزاء هذه الأهمية التي تحظى بها المعلومات المستمدة من التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين ، فقد كان موضوع توقيت توصيلها لمستخدميها محل اهتمام المستويين المهني والأكاديمي في العالم الغربي ، عموماً ، والولايات المتحدة وبريطانيا ، خصوصاً . فعلى الصعيد المهني ، فقد وصف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة البريطاني ، وصفت تلك الجهات ، بأن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية يعد من العناصر الأساسية الواجب توفرها لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار (Accounting Standard Board, 1991; FASB, 1980)، أما على المستوى الأكاديمي، فقد عُدَّ عامل توقيت إصدار التقارير المالية للشركات واحداً من مقاييس الاستفادة من معلوماتها في مجال ترشيد قرارات المستثمرين في السوق المالية، فقد ذكر (Firth, 1978) أن الإسراع في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، هو، من العوامل الهامة التي تزيد من ملائمة المعلومات التي تتضمنها التقارير، وتساعد على زيادة كفاءة السوق وتقلل من عمليات التخمين والمضاربة. أما الدراسة التي أجراها (Givoly and Palmon , 1982) على عينة مكونة من ٢١٠ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤، والتي كانت تستهدف فحص العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية ومضمونها من المعلومات ، فقد بينت أن رد فعل أسعار أسهم الشركة التي تصدر تقريرها السنوي في وقت مبكر تكون عالية وموجبة ، مقارنة مع رد فعل أسعار أسهم الشركة التي تصدر تقريرها السنوي في وقت متأخر ، والتي وجدت أنها ضعيفة وسالبة، مما يعني إن فائدة المعلومات المحاسبية تتناسب عكسياً مع طول فترة إصدارها. وجاءت نتائج دراسة (Chambers and Panman , 1984) التي أجريت في البلاد نفسها مؤكدة لنتائج دراسة Givoly and Palmon ، كما أيدت نتائج تلك الدراسات من قبل (Han and Wild, 1997) التي كشفت عن

وجود علاقة مهمة إحصائياً بين توقيت إصدار التقارير المالية وما يسمى بنقل المعلومات، إذ وجد إن هناك نقل معلومات سالب وهام إحصائياً مع إصدار التقارير المالية في الربع الأول والثاني من السنة المالية، ولم توجد مثل تلك العلاقة في الربع الثالث والرابع من السنة، كما وجدت أن نقل المعلومات له ارتباط مع إصدار أو عدم إصدار تقارير الشركات الأخرى في نفس القطاع، وبالتحديد وجد أن هناك نقل معلومات سالب للشركات التي لم تصدر تقاريرها بعد، بينما لم يوجد نقل معلومات للشركات التي أعلنت عن تقاريرها المالية، بمعنى وجود نقل معلومات عال للشركات التي لم تصدر تقاريرها بعد مقارنة مع الشركات المعلنة عن تقاريرها المالية.

وبالرغم من ذلك الاهتمام في إبراز ضرورة مراعاة توقيت إصدار التقارير المالية، إلا أنه من الملاحظ على بعض الشركات، في ذلك العالم، مازالت تتأخر في الإعلان عن تقاريرها المالية السنوية إلى الحد الذي بلغ وصفه بأنه ظاهرة تسود سلوك تلك الشركات وليست حالة عابرة حدثت ولن تتكرر، وبالتالي لا تستحق الوقوف عندها والبحث في أسبابها، وذلك بدلالة العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص.

وإذا كان الحال كذلك في الدول المتقدمة في مهنة المحاسبة، فماذا يمكن أن يكون التصور في بلدان مثل العراق والأردن، اللذان يفتقر قانون الشركات فيهما إلى تشريع يلزم الشركات بإصدار تقاريرها المالية السنوية خلال مدة معينة وبعبءه تخضع للمسائلة القانونية. في الحقيقة إن الفحص المتمعن في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على الرأي المرفق بالتقرير السنوي لبعض الشركات المساهمة العراقية والأردنية ولأربعة فترات مالية متتالية ممتدة بين عام ٢٠٠٠-٢٠٠٢، يظهر بوضوح مدى عتمة الصورة، إذ يبلغ متوسط فترة الإصدار في العراق حوالي ١٩٣ يوماً بينما في الأردن ١٥٥ يوماً.

لا شك إن افتقار قانون الشركات في كل من البلدين موضع البحث إلى تشريع يحاسب الشركات في حالة عدم إصدار تقاريرها المالية السنوية خلال فترة زمنية معينة، قد يكون أحد الأسباب المهمة المؤدية إلى تأخير الإعلان عن التقارير المالية، غير أن الاعتقاد بأن تجاوز تلك المشكلة بوجود مثل ذلك التشريع يعد أمراً غير مقبول من الناحية العملية والعلمية، وذلك لاختلاف العوامل الموقفية بين الشركات، وخاصة تلك المرتبطة بالأداء، وعليه يرى الباحث إن حل هذه المشكلة يكمن في معرفة الأسباب المؤدية لها، أولاً، ومن ثم إيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها، ثانياً، واستجابة لهذه الحاجة جاءت الدراسة الحالية التي تستهدف:

١. الكشف عن العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات وأهميتها بالنسبة إلى كل من إدارة الشركة والمراجع القانوني.
٢. معرفة ما إذا كانت أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات تختلف من وجهة إدارات الشركات عنه عن وجهة نظر المراجعين القانونيين، من جهة، والعوامل الأكثر تأثيراً في تأخير الإصدار

من وجهة نظر كل من إدارات الشركات والمراجعين القانونيين من جهة ثانية.

٣. معرفة مدى تأثير البلد الذي تنتمي إليه الشركة في ترتيب أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات.
أهمية الدراسة

على الرغم من عدم اكتراث الجهات الأكاديمية في هذين البلدين إلى هذا الموضوع الحيوي و المهم من فكر المحاسبة المالية ونظرية التمويل الحديثة، بدلالة الندرة الواضحة في الجهود البحثية المبذولة في هذا المجال حيث لا توجد إلا القليل من الكتابات التي تناولته بالبحث والتحليل وترتكز فقط في الجانب الأردني دون العراقي، يمكن أن يكون احد الأسباب الهامة الداعية لإجراء هذه الدراسة، إلا أن أهميتها العلمية، في رأي الباحث لا تأتي من ذلك السبب فحسب وإنما محاولتها الجادة في:

١. تحديد الأسباب الداعية إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المساهمة العاملة في النشاط الاقتصادي للبلدين موضع الدراسة، عموماً، وفي العراق خصوصاً باعتبار إن هذه الدراسة الأولى من نوعها فيه.

٢. إجراء المقارنة بين الأسباب المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات في بلدين مختلفين من حيث الأيدلوجية السياسية التي تنظم النشاط الاقتصادي والممارسات المحاسبية فيهما خلال الفترة التي تغطيها الدراسة والممتدة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢، إذ ستفيد هذه المقارنة في كشف اثر ثقافة المجتمع في تحديد الأهمية النسبية للأسباب الكامنة وراء التأخير.

أما الأهمية العملية للدراسة، فمن المؤمل أن تخدم نتائجها مستخدمي التقارير المالية وعلى وجه الخصوص المستثمرون والمحللون الماليون في كل من سوق العراق وسوق عمان المالي، في إعادة النظر برأيهم الذي لا يرى في التقارير المالية المصدر الأساس للمعلومات التي تساعد على ترشيد قراراتهم وذلك على حسب ما أوضحت الدراسات التي أجريت في هذا الشأن [(العيسى، ١٩٩١)، (الفضل، ٢٠٠١)]، إذ أن معرفة الأسباب المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير المالية سيجنب وقوع إدارة الشركة بدائرة شك المستثمرين بمصادقية المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي ، على اعتبار إن التأخير كان بدافع تجميل أرقام التقرير المالي ، أو كما يعرف في الأدبيات المالية والمحاسبية بتحسين جودة المعلومات عن طريق الاستخدام غير الحسن للمبادئ والفروض المحاسبية، مثل تعجيل تحقق بعض الإيرادات وتأخير استحقاق بعض المصاريف بهدف تحسين رقم صافي الربح، أي تمهيده.
الدراسات السابقة

يبدو أن أول من بحث في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، هما الباحثان (Dyer and Mchugh , 1975) في دراستهما ذات العنوان: The Timeliness of the Australian Annual Report ، التي ركزت في الكشف عن العوامل المؤثرة في تأخير نشر التقارير المالية لعينة من الشركات الاسترالية بلغت ١٢٠ مفردة مسجلة في سوق الأوراق المالية ببورصة سيدني للفترة ١٩٦٥-١٩٧١ ، إلى جانب استهدافها تحليل فترة التأخير بين تاريخ انتهاء السنة المالية وإصدار التقارير، إلى عدة فترات في محاولة لبيان تأثير طول فترة التأخير في منفعة التقارير المالية. ولتحقيق هدي الدراسة افترضت أن الشركات كبيرة الحجم لا ترغب أو غير قادرة على تخفيض فترة تأخير إصدار تقاريرها المالية ، كما أن فترة التأخير للشركات ذات الربحية المرتفعة نسبياً تكون أقل من تلك الشركات ذات الربحية المنخفضة، هذا فضلاً عن افتراض أن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في شهر حزيران تؤخر إصدار تقاريرها المالية بخلاف تلك التي تنتهي سنتها المالية في تاريخ آخر. وقد جاءت نتائج الاختبار الإحصائي لتلك الفرضيتين مشيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تنشر تقاريرها المالية خلال وقت أقل من الشركات صغيرة الحجم وأن فترة التأخير للشركات التي تنتهي سنتها المالية في نهاية شهر حزيران تكون أكبر من تلك التي تنتهي سنتها المالية في تاريخ آخر خلاف شهر حزيران. كما بينت النتائج انعدام الارتباط بين الربحية وفترة التأخير.

وفي محاولة للتحقق من النتائج التي توصلت إليها دراسة Dyer and Mchugh قام (Courtis , 1976) بإعادة اختبار تأثير كل من متغير حجم الشركة وربحيته على طول فترة تأخير إصدار التقارير المالية وذلك بالتطبيق على الشركات النيوزلندية، وتوصل إلى نتائج مدعمة لنتيجة الدراسة السابقة له فيما يخص تأثير متغير حجم الشركة، وغير مؤكدة لنتيجة تأثير متغير الربحية، حيث بينت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الربحية وفترة الإصدار، حيث أظهرت النتائج أن الشركات التي تحقق خسارة تميل إلى تأخير إصدار تقاريرها السنوية.

وفي تطوير للدراستين السابقتين فحص (Davis and Whittred, 1980) تأثير ثلاثة متغيرات جديدة على فترة تأخير إصدار التقارير المالية، هي: وجود تغيير في البنود غير العادية للتقارير المالية، وحجم مكتب المراجعة وتغيير المراجع الخارجي، فضلاً عن متغيري حجم الشركة وربحيته. وقد جاءت نتائج الدراسة التي أجريت على ١٠٠ شركة استرالية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٧ مؤيدة لنتائج دراسة Dyer and Mchugh فيما يخص المتغيرين الآخرين، بينما وجد Davis and Whittred علاقة قوية بين الفترة التي تستغرقها عملية إصدار التقرير المالي ووجود تغيير في البنود غير العادية في التقارير المالية، في حين لم تجد الدراسة علاقة بين فترة إصدار التقرير وكل من حجم مكتب المراجعة وتغيير المراجع الخارجي.

وفي محاولة جديدة لتوسيع نطاق دراسة العوامل المؤثرة على تأخير إصدار التقارير المالية أجرى (Wittred, 1980) دراسة ثانية استهدفت التعرف

على تأثير تقرير المراجع المتحفظ على توقيت إصدار التقارير السنوية، إذ افترض أن تحفظات المراجع تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية لأن الأمر في هذه الحالة يحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء اختبارات إضافية يقوم بها المراجع، وقد جاءت نتيجة اختبار هذا الفرض والذي أجري على عينة مؤلفة من ١٢٥ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٤، مؤيدة لوجود علاقة بين الأهمية النسبية للتحفظ وفترة تأخير إصدار التقارير المالية، إذ أظهرت الدراسة أنه كلما كانت التحفظات ذات تأثير جوهري على استمرار الشركة، كلما كانت فترة التأخير أطول، ذلك لأن الأمر يتطلب، في هذه الحالة إجراء المزيد من المفاوضات بين المراجع والشركة التي بدورها تستغرق بعض الوقت.

وفي عام ١٩٨٤ أجرى (Whittred and Zimmer, 1984) مقارنة بين فترة إصدار التقارير المالية السنوية في كل من الشركات المتعثرة والشركات الناجحة، وذلك على عينة مؤلفة من ٥٣ شركة استرالية خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٨ وذلك عن طريق دراسة فترتين: الأولى متمثلة بفترة التدقيق بينما الثانية متمثلة بالفترة الكلية. ولقد أظهرت النتائج إن الشركات المتعثرة تصدر تقاريرها المالية في مدة أطول من الشركات الناجحة كما بينت الدراسة إن الفروقات بين متوسط فترة الإصدار الكلية للشركات المتعثرة والناجحة هامة إحصائياً قبل سنتين على الأقل من اعتبار الشركة متعثرة. وإن الشركات المتعثرة تحتاج إلى فترة تدقيق أطول من الشركات الناجحة، إذ كانت الفروقات بين متوسط فترة توقيع المراجع الخارجي للشركات المتعثرة وللشركات الناجحة هامة إحصائياً قبل خمس سنوات من اعتبار الشركة متعثرة.

وفي أمريكا قام (Ashton et al., 1987) بدراستين هدفهما تحديد المتغيرات المؤثرة في فترة تأخير إصدار التقارير المالية حيث تم اختبار أربعة عشر متغيراً منها تسعة متغيرات تتعلق بخصائص الشركة والخمسة الباقيات تتعلق بمكتب المراجعة، وقد وجد الباحثون في هذه الدراسة التي أجريت على عينة مكونة من ٤٨٨ شركة خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢، أن سبعة متغيرات فقط لها أثر على تأخير إصدار التقارير المالية هي:

١. طبيعة نشاط الشركة حيث وجد أن الشركات الصناعية تستغرق وقت أطول من غيرها من الشركات لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقاريرها المالية.
٢. الرأي المتحفظ للمراجع الخارجي.
٣. إدراج الشركات في السوق المالي حيث وجد إن الشركات المدرجة في السوق المالي تستغرق وقت أقصر لإصدار تقاريرها المالية السنوية من مثيلاتها غير المدرجة في السوق.
٤. تاريخ انتهاء السنة المالية، إذ كشف الاختبار إن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ هي الأقل تأخيراً في إصدار التقارير المالية.
٥. إن مقارنة نظام الرقابة الداخلية في الشركة واستخدامها للأساليب التقنية المتطورة في العملية الرقابية يعجل من إصدار التقارير المالية وذلك

لمساهمتها في إنجاز الجزء الأكبر من عملية المراجعة قبل انتهاء السنة المالية.

٦. درجة تعقيد عمليات الشركة التي وجدت أنها تتناسب طردياً مع مدة تأخير إصدار التقارير المالية.

٧. موعد بدأ إجراءات المراجعة ، إذ كلما تأخر موعد بدأ الإجراءات كلما كان ذلك مدعاة لتأخير الإصدار.

أما بالنسبة للمتغيرات المتمثلة في إجمالي الإيرادات ، ومدى تعقيد نظام التشغيل لدى الشركة ، ودرجة المركزية في نظام الرقابة والنظام المالي للشركة ، ودرجة التعقيد في نظام التقارير ، وعدد سنوات مراجعة الشركة من قبل مكتب المراجعة وصافي دخل الشركة وأخيراً معدل العائد على الاستثمار فلم تجد الدراسة لها أثراً في تفسير التأخير في إصدار التقارير المالية .

أما الدراسة الثانية للباحثين فلم تأت بجديد يميزها عن الدراسة الأولى لا من حيث تأثير المتغيرات ولا من حيث القدرة التفسيرية لنموذجها الإحصائي.

أما الدراسات الميدانية التي أجريت على الشركات العاملة في الوطن العربي، فتتخصر بالدراسات الآتية :

أولاً: الدراسات التي أجريت في جمهورية مصر العربية: في هذا البلد وعلى حد علم الباحث يوجد في هذا الموضوع دراسة واحدة هي للباحث (احمد عبد الملك محمد) بعنوان "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تأخير تقرير المراجع الخارجي" (محمد، ١٩٩٥)، ركزت على البحث في تأثير ثلاثة مجموعات من المتغيرات المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية هي:

الأولى: مجموعة المتغيرات التي تتعلق بخصائص الشركة وتتمثل في: العناصر غير العادية للقوائم المالية، ونطاق نشاط الشركة، وتداول أسهم الشركة في السوق المالي، وحجم الشركة ، وطبيعة النشاط ، وأخيراً نتيجة أعمال الشركة خلال السنة.

الثانية: مجموعة المتغيرات التي تمثل مدخلات ومخرجات عملية المراجعة وتتمثل بـ : حجم مكتب المراجعة ، وموعد بدأ عملية المراجعة ، ورأي المراجع .

الثالثة: مجموعة المتغيرات التي تعبر عن العلاقة بين الشركة والمراجع وتتمثل في طول فترة العلاقة بين الشركة والمراجع والخدمات المقدمة من قبل المراجع.

وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي الذي أجري على بيانات ٣١ شركة تعمل في مجالات نشاط متعددة ، وجود ارتباط بين فترة تأخير إصدار التقارير المالية وكل من تداول أسهم الشركة في السوق المالي ، ووجود عناصر غير عادية ، ونوعية تقرير المراجع ، ولكن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخاص بالدراسة كانت منخفضة جداً حيث بلغت ٦,٦% رغم عدم توفر ارتباطات ذاتية بين المتغيرات المستقلة للدراسة .

ثانيا : الدراسات التي أجريت في المملكة الأردنية : لقد تمكن الباحث من الحصول على أربعة دراسات أجريت في هذا البلد ، وهي حسب قدمها التاريخي كما يأتي :

١- دراسة (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) : أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٥٢ شركة مساهمة مسجلة في سوق عمان المالي ١ / ١ / ١٩٨١ ، وتغطي فترة خمس سنوات من ١٩٨١-١٩٨٥ ، وذلك من خلال دراسة فترتين ، الفترة الأولى متمثلة بفترة توقيع المراجع والثانية متمثلة بفترة إصدار التقرير . وقد أظهرت النتائج إن الغالبية العظمى من الشركات المساهمة الأردنية تصدر تقاريرها ضمن المدة المقررة قانونا ، وهي أربعة اشهر ، وإن بالامكان إصدار التقارير المالية قبل هذه الفترة بحوالي شهر ونصف لأن عمليات المراجعة تستغرق على الأكثر حوالي شهرين ، لذلك اعتبرت الدراسة إن الإدارة في الأغلب الأعم هي الجهة المسؤولة عن عدم صدور التقرير في وقت مناسب . أما فيما يخص تأثير بعض المتغيرات على فترة تأخير إصدار التقارير المالية ، فقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين توقيت إصدار التقارير ونتائج أعمال الشركة المقاسة بالعائد على السهم من الربح ، حيث تبين إن التقارير التي تتضمن أنباء سيئة تصدر متأخرة ، ولم تكشف الدراسة عن وجود علاقة هامة إحصائيا بين توقيت إصدار التقارير المالية وحجم الشركة وحجم مبيعاتها .

٢- دراسة (المصري ، ١٩٩٧) : استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين التعثر المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية وتوقيت إصدار التقارير المالية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٣ ، وذلك عن طريق تطوير نموذج رياضي قادر على التمييز بين الشركات المتعثرة والشركات الناجحة لمدة ثلاث سنوات قبل وقوع الشركات بالتعثر اعتماداً على فترة توقيع المراجع الخارجي على رأيه المحايد في التقارير المالية . وقد أظهرت النتائج أن الفترة المستغرقة في مراجعة حسابات الشركات المتعثرة ، هي ، أطول مما هي عليه في الشركات الناجحة ، وإن فترة تأخير إصدار التقارير في النوع الأول من الشركات تبدأ بالتزايد اعتباراً من قبل سنتين من التعثر .

٣- دراسة أبو نصار ولطفي ١٩٩٨ : ركزت هذه الدراسة على أربع مجموعات من العوامل التي يعتقد بوجود تأثير مهم على سرعة إصدار التقرير المالي للشركة ، وهذه العوامل هي :

أ. العوامل الخاصة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها . ب. سياسات الشركة والإجراءات المتبعة فيها مثل متانة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي ودرجة تعقيده . ج. العلاقة بين مكتب المراجعة وإدارة الشركة . د. حجم مكتب المراجعة وطبيعة إجراءات التدقيق وتوقيعها .

وقد تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة بواسطة استبانة اشتملت على مجموعة من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر في تأخير الشركات في إصدار تقاريرها السنوية ، وقد طلب من كل مراجع تحديد الأهمية لكل عامل من العوامل

التي يُعتقد إن له تأثيراً على سرعة إصدار التقارير المالية ، وذلك باختيار الإجابة المناسبة من ضمن خمس إجابات تراوحت من لا أهمية على الإطلاق لذلك العامل إلى وجود أهمية عالية جداً . وقد بلغت عينة المراجعين ٩٧ فرداً يمثل كل واحد منهم المراجع الخارجي لشركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي النظامي لعام ١٩٩٦ .

وقد أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة أن مجموعة المتغيرات الخاصة بضعف النظام المحاسبي والرقابة الداخلية لدى الشركة المدققة ، اثر هاماً إحصائياً في تأخير إصدار التقارير المالية للشركة ، والحال كذلك مع متغير حجم عمليات الشركة . أما بالنسبة لاختلاف الرأي بين إدارة الشركة ومكتب المراجعة ونوع الرأي المعطى من قبل المراجع ، فقد أظهرت النتائج أهمية هذين العاملين في تأخير إصدار التقارير المالية بنسبة أكبر من تأثير متغيرات المجموعة الثالثة وتلك الخاصة بإجراءات التدقيق .

٤. دراسة (جهماني ، ٢٠٠٠) : استهدفت هذه الدراسة بحث توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة ، وقياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على فترة توقيع المراجع وعلى توقيت إصدار التقرير ، كما فحصت الدراسة علاقة كل من حجم الشركة وربحيته مع توقيت إصدار التقرير المالي ، وقد أجريت الدراسة على ٤٣ شركة مسجلة في سوق عمان المالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، وكانت النتائج على النحو الآتي:-

أ. وجود تأثير واضح لتبني معايير المحاسبة الدولية على كل من فترة المراجعة وفترة إصدار التقرير السنوي .

ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سواء بين فترة المراجعة أو فترة الإصدار وكل من حجم الشركة وربحيته .

أما في العراق ، فلا توجد أية دراسة ميدانية حول الموضوع ، كما أن الباحث لم يجد ما يشير إلى وجود دراسات ميدانية على الموضوع في دول الخليج العربي الأمر الذي يضيف على أهمية الدراسة جانباً إضافياً ، بيد أن هذه الدراسة تعد امتداداً لدراسة أبو نصار ولطفي ودراسة احمد عبد الملك ، مع ملاحظة إضافة بعض العوامل التي لم تعالجها تلك الدراسات مثل العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني ، إضافة إلى اهتمامها بإجراء مقارنة بين وجهة نظر فئتين في بلدين مختلفين من حيث البيئة الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها على طبيعة المراجعة فيهما ، وهما الأمران اللذان قد يميزانها عن تلك الدراسات .

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة :-

يلاحظ المتمعن في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على راية المحاييد في مضمون التقارير السنوية للشركات المساهمة في كل من العراق والأردن ، وتاريخ انعقاد اجتماع هيئاتها العامة العادي للمصادقة على تقرير المراجع الخارجي والمبينة في الجدول رقم (١) بأن هناك تأخيراً واضحاً في كل من المديتين ، حيث

يبلغ متوسط مدة تأخير توقيع المراجع في العراق حوالي ١١٨ يوم بينما في الأردن حوالي ٩١ يوم ومتوسط مدة تأخير انعقاد اجتماع الهيئة العامة عن تاريخ توقيع المراجع في الشركات العراقية حوالي ٧٥ يوم في حين بلغ في الشركات الأردنية حوالي ٦٤ يوم .

جدول رقم (١)

متوسط مدة التأخير في إصدار التقارير السنوية
في كل من العراق والأردن خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢

البلد	متوسط مدة تأخير توقيع المراجع الخارجي			متوسط مدة تأخير انعقاد اجتماع الهيئة العامة		
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
العراق	١١٧	١١٣	١٢٥	٧٦	٧١	٧٧
الأردن	٩٧	٩٣	٨٤	٦٨	٦٩	٥٨

ولمزيد من التشخيص للمشكلة ، قام الباحث بوضع الفرضيتين الاتيتين :-
H01 : لا توجد دلالة إحصائية لمدة تأخير توقيع المراجع الخارجي على راية المحاييد
مضمون التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة في كل من العراق والأردن .

H02 : لا توجد دلالة إحصائية لمدة تأخير انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة عينة البحث عن تاريخ توقيع المراجع الخارجي على راية المحاييد في مضمون تقارير تلك الشركات .
وعن طرق الفحص الإحصائي لتلك الفرضيتين تأكد الباحث من وجود هذه المشكلة في كل من العراق والأردن ، إذ أظهرت نتائج اختبار T والمدرجة في الجدول رقم (٢) رفض كل من فرضيتي العدم مما يعني ذلك وجود تأخير في توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى وجود عوامل معينة تؤدي إلى ذلك التأخير لابد من البحث عنها وتحديدها .

الجدول رقم (٢)

نتائج تشخيص مشكلة الدراسة

البلد	البيان	H01	H02
العراق	عدد المشاهدات	١٠٠	١٠٠
	القيمة المحسوبة	٢,٠٥٣	١,٧٣١
	مستوى المعنوية	%٢,٥	%٥
	قاعدة القرار	ترفض H01	ترفض Ho2

١٠٠	١٠٠	عدد المشاهدات	الأردن
١,٧٨٣	٢,٤٥٦	القيمة المحسوبة	
%٥	%١	مستوى المعنوية	
ترفض H02	ترفض H01	قاعدة القرار	

وفي ضوء هذا التشخيص للمشكلة سيقوم الباحث بدراستها من خلال الأسئلة الآتية :

١. هل توجد عوامل معينة تؤدي إلى تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة في كل من العراق والأردن ؟
٢. هل يوجد اختلاف جوهري بين أهمية العوامل المؤدية للتأخير من وجهة نظر إدارات الشركات وأهميتها من وجهة نظر المراجعين القانونيين لتلك الشركات ، وما هي العوامل الأكثر تأثيراً من وجهة نظر كل من الطرفين ؟
٣. هل يوجد اختلاف بين البلدين في ترتيب تسلسل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

- تأسيساً على مشكلة الدراسة وأسئلتها الثلاثة صاغ الباحث الفرضيات الآتية :
- H1 : يعود تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة في كل من العراق والأردن إلى مجموعة من العوامل التي يتعلق بعضها بالشركة المساهمة والبعض الثاني بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني والبعض الثالث بمكتب المراجعة أما البعض الرابع فيتعلق بعملية التدقيق .
- H2 : لا يوجد اختلاف ذات دلالة إحصائية بين أهمية العوامل المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة من وجهة نظر إدارات الشركات وأهميتها من وجهة نظر المراجعين القانونيين في كل من العراق والأردن .
- H3 : لا يوجد اختلاف جوهري بين العوامل المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات في العراق عن أهميتها في الأردن .
- العوامل المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير السنوية ومتغيراتها :-
- لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها يتطلب الأمر تحديد العوامل المستقلة التي تمثل الأسباب المحتملة لتأخير إصدار التقارير السنوية للشركات وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة خاصة دراسة (محمد ، ١٩٩٥) و (أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨) وعلى النحو الآتي :

أ. العوامل المرتبطة بالشركة: وتشمل هذه العوامل ما يأتي:
١. ضخامة حجم عمليات الشركة ٢. نتيجة أعمال الشركة ٣. طبيعة نشاط الشركة
٤. حجم الشركة ٥. ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركة
٦. رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير إصدار تقاريرها ٧.
تأخير بعض الشركات إجراء التسويات الجردية والمالية .
ب- العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني: وتشمل هذه العوامل ما يأتي:

١. الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة ٢. الخلاف حول طرق العرض الإفصاح المحاسبي وخاصة الإفصاح عن البنود غير العادية والتغيير في السياسات المحاسبية ٣. الخلاف حول الرأي بين المراجع وإدارة الشركة ٤. إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ٥.
الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة

ج- العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة: وتشمل هذه العوامل ما يأتي:
١. ضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة ٢. درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركة في مسك حساباتها خلال السنة ٣. درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركة في إعداد القيود الختامية ٤. الحرص الشديد لمكتب المراجعة في تحقيق مستوى عالٍ من جودة المراجعة ٥. تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين

د- العوامل المرتبطة بعملية المراجعة: وتشمل هذه العوامل ما يأتي:
١. تأخير وصول التأكيدات من مديني الشركة ٢. تأخر وصول تأييدات المصارف عن أرصدة الشركة ٣. وقوع أحداث غير متوقعة في الشركة خلال السنة ٤. مواجهة حالة السجلات الناقصة ٥. الأحداث ما بعد ميزانية السنة السابقة .

طريقة الدراسة والقياسات المستخدمة:

لغرض اختبار مدى تأثير العوامل السابقة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة قام الباحث بإعداد استمارة استبانة تضم محورين: خصص المحور الأول لجمع المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة ، وهو يتضمن فقرتين: الأولى معلومات عن الشركة مثل عمرها ونوع القطاع الذي تنتمي إليه ومجموع مجوداتها. أما الفقرة الثانية فهي تخص المراجع القانوني وتشمل الخبرة في مجال المراجعة ، وعدد المرات التي تأخر فيها إصدار تقريره السنوي للشركات التي تتعامل مع مكتبه ، ولا شك إن الهدف من هذا المحور هو لغرض وصف العينة .

أما المحور الثاني فقد خصص إلى العوامل المحتملة لتأخير إصدار التقارير السنوية للشركات ، وقد قسم هذا المحور إلى أربعة مجاميع: تضم المجموعة الأولى العوامل المرتبطة بالشركة بينما شملت المجموعة الثانية العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني ، وتضمنت المجموعة الثالثة العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة ، أما المجموعة الأخيرة فقد كانت تخص عملية المراجعة .

ولتعبير المشاركين عن آرائهم في الاستثمار فقد استخدم الباحث مقياس ليكرت الذي تتراوح القياسات فيه بين خمس نقاط وتعني (اتفق بدرجة كبيرة جدا) وبين نقطة واحدة وتعني (اتفق بدرجة واطئة جدا) .
والجدير بالذكر إن الباحث قد وضع في اعتباره التأكد مع ثبات وصدق المقياس قبل استخدامه في الدراسة ، حيث قام باختبار المقياس على ٢٥ محاسبا قانونيا واستخرج معامل الثبات له على أساس معامل كرونياك ألفا وعلى أساس معامل سبيرمان براون التنبؤي ، وذلك عن طريق الاستعانة ببرامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية . كما قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة إعادة الاختبار حيث جرى إعادة اختبار المقياس على عينة الاختبار بعامل زمني مدته أسبوعين . ويبدو واضحا من الجدول رقم (٣) أن معاملات الثبات تدل على الاستقرار والاعتمادية والاتساق إلى حد كبير جدا.

جدول رقم (٣)
معامل ثبات وصدق المقياس

العوامل المحتملة لتأخير إصدار التقارير السنوية	كرونياك ألفا	سبيرمان التنبؤي	إعادة الاختبار	معامل الصدق
العوامل المرتبطة بالشركة	٠,٨٣١	٠,٨٢٤	٠,٨٥٣	٠,٩٢٤
العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني	٠,٨٣٩	٠,٨١٥	0.842	٠,٩١٨
العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة	٠,٨٣٣	0.823	٠,٨٦١	٠,٩٢٨
العوامل المرتبطة بعملية المراجعة	0.812	٠,٨٠٤	0.837	٠,٩١٥

أما صدق المقياس فقد تم التأكد منه وفقا للصدق المنطقي والصدق الإحصائي فبالنسبة للصدق المنطقي فقد عرض المقياس على متخصصين لاستطلاع واستقراء وجهة نظرهم بشأن تناسق مضمون الجمل وتوافقها مع الغرض المراد تحقيقه من المقياس أما بالنسبة إلى الصدق الإحصائي فقد تم حسابه على طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات المستخرج بطريقة إعادة الاختبار وبين الجدول رقم (٣) أن معامل الصدق مرتفع جدا.

مجتمع الدراسة وعينتها :-

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية

جدول رقم (٤)
خصائص الشركات عينة البحث وفق التقرير المالي لها لسنة ٢٠٠٢

الخصائص السوق	القطاع الاقتصادي			عمر الشركة			مستوى الربحية ^(١)	
	صناعي	خدمي	مالي ومصرفي	١٠ سنة فأقل	١٠-١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة	ربحية عالية	ربحية منخفضة
سوق بغداد للأوراق المالية	١٥	٤	٦	٧	١٣	٥	١٤	١١
سوق عمان المالي	٩	٨	٨	٧	١٤	٤	١٣	١٢

وسوق عمان المالي والتي حدث فيها تأخير في توقيت إصدار تقاريرها السنوية خلال المدة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢ . وقد سحب الباحث من ذلك المجتمع عينة متساوية بلغت ٢٥ شركة وذلك بعد ترتيب شركات المجتمع ترتيباً تنازلياً بحسب مدة تأخير توقيع المراجع الخارجي على مضمون التقرير السنوي للشركة وبين الجدول رقم (٤) خصائص الشركات المختارة بصفتها عينة للدراسة . ونظراً لكون الأداة التي بواسطتها يستطيع الباحث الحصول على المعلومات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها ، تتمثل في استمارة الاستبانة المعدة من قبله فإن الباحث اختار المديرين العامين في تلك الشركات مجالا لاستطلاع آرائهم حول العوامل المؤدية إلى تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية في شركاتهم حيث قام بتوزيع الاستمارة عليهم جميعاً عن طريق البريد الإلكتروني لهذه الشركات وقد كانت نسبة استجابة مديرين الشركات المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية ٨٤% بينما بلغت للشركات المسجلة في سوق عمان المالي ٨٠% ويوضح الجدول رقم (٥) الخصائص الديموغرافية لأولئك المديرين .

جدول رقم (٥)

خصائص الشركات عينة البحث

وفق التقرير المالي لها لسنة ٢٠٠٢

الخصائص	مدة تولي المنصب	عدد الدورات التطويرية للقيادة الإدارية المشترك فيها المدير	المؤهل الأكاديمي	التخصص
---------	-----------------	---	------------------	--------

^(١) وزعت الشركات عينة الدراسة في كل من السوقين إلى شركات عالية الربحية وأخرى منخفضة الربحية وذلك على أساس متوسط معدل العائد على الاستثمار لسنة ٢٠٠٢ إذ وضعت الشركات التي بلغ فيها معدل العائد على الاستثمار أكبر من المتوسط بأنها شركات ذات ربحية عالية أما الشركات التي كان معدل عائدها على الاستثمار أقل من المتوسط فقد عُدت شركات ذات ربحية منخفضة .

السوق	اقل من ٣ سنة	٣-٥ سنة	أكثر من ٥ سنة	غير مشترك	١-٣ دورة	أكثر من خمس دورات	جامعية أولية فاقلة	أعلى من الجامعة الأولية	إدارة و اقتصاد	أخرى
سوق بغداد للأوراق المالية	٨	٩	٤	٣	١٥	٣	١١	١٠	١٦	٥
سوق عمان المالي	٩	٨	٣	١١	٧	٢	١٤	٦	٩	١١

أما عينة المراجعين القانونيين فقد بلغت ١٨ مراجع في العراق و ١٧ مراجع في الأردن وقد تم التعرف على آرائهم حول العوامل المؤدية إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات عن طريق الاتصال المباشر بهم فيما يخص المراجعين في السوق العراقي لذا كانت نسبة استجابتهم ١٠٠% . أما المراجعون القانونيون الأردنيون فقد قام الباحث باستطلاع آرائهم حول جمل استثمارة الاستبانة عن طريق بريدكم الالكتروني وقد كانت نسبة استجابتهم ٨٨,٢% أي أن الاستثمارات المعادة والصالحة للتحليل تبلغ (١٥) استثمارة ويوضح الجدول رقم (٦) الخصائص الديموغرافية لهذه الشريحة والذي من خلاله يتبين أن معظم المراجعين القانونيين الذين قاموا بمراجعة الشركات عينة الدراسة في كلا السوقين هم من أولئك ذوي الخبرة الطويلة في ممارسة المهنة ، وان الأغلب الأعم منهم يقوم بمراجعة عدد مقبول من الشركات يتناسب مع حجم المكتب وان عملية تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات الخاضعة لمراجعتهم عن مواعدها المقرر قانونا هي ظاهرة وليست حالة عابرة .

جدول رقم (٦)

الخصائص الديموغرافية لعينة المراجعين القانونيين

الخصائص السوق	الخبرة في ممارسة المهنة			عدد الشركات الخاضعة لمراجعتهم			عمليات تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات الخاضعة لمراجعتهم	
	اقل من ٥ سنة	٥-١٠ سنة	أكثر من عشر سنوات	عدد قليل	عدد مقبول يتناسب مع حجم المكتب	عدد كبير ولا يتناسب مع حجم المكتب	ظاهرة في عمله	حالة عابرة في عمله
سوق بغداد للأوراق المالية	٤	٦	٨	٤	١٣	١	١٥	٣
سوق عمان المالي	٣	٣	٩	٧	٨	-	١١	٤

الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات :-

يستعين الباحث لاختبار فرضيات الدراسة بالأساليب الإحصائية الآتية :

١. اختبار الفرضية الأولى T-Test

٢. اختبار الفرضية الثانية M.W-Test

٣. اختبار الفرضية الثالثة Factory Analysis

نتائج الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى:-

نظرا لقيام الباحث بتبويب العوامل المسببة في تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات إلى أربعة مجاميع رئيسية ، فإنه سيتم اختبارها كل على حدة على النحو الآتي :

أ. العوامل المرتبطة بالشركة: يبدو من الاختبار الإحصائي لإجابات فئتي الدراسة في كلا البلدين حول مستوى تأثير العوامل المرتبطة بالشركة في تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية ، بأن هناك اتفاقاً حول تأثير جميع تلك العوامل باستثناء حجم الشركة وضخامة حجم عملياتها ، حيث أظهرت نتائج الاختيار المدرجة في الجدول رقم (٧) عدم معنوية هذين العاملين غير انه ينبغي أن لا يفهم من تلك النتيجة إن مستوى أهمية هذه العوامل متساوية بين الفئتين أو البلدين . فمن وجهة نظر المراجعين القانونيين يعد العامل المتعلق بنتيجة أعمال الشركة من أهم العوامل المؤثرة في هذه المجموعة حيث حصل هذا العامل على أعلى متوسط ثم يليه تقريبا بنفس المستوى عامل رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير إصدار تقاريرها ، وهي بلا شك قيمة متوقعة من قبل الباحث لان نتيجة أعمال الشركة لا تعكس كفاءة أداء الإدارة وقدرتها في تشغيل الموارد المالية المتاحة لها فحسب ، وإنما ترتبط بشكل كبير باستراتيجية الإدارة في استخدام الدخل في التأثير على قرارات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية ، وفي دوافعها في تحقيق الشهرة الإدارية والحصول على الحوافز المستهدفة لذلك فان سلوك الإدارة باتجاه إقرار الدخل لا يكون عشوائيا وإنما عقلانيا ، حيث تجري دراسة جميع الآثار السلبية المحتملة للدخل المعلن ومعالجتها عن طريق [ما يعرف في الفكر المحاسبي المعاصر بـ (تمهيد الدخل) أو ضمن ما يعرف في أدبيات الإدارة المالية بـ (إدارة الأرباح)] . إذ بموجب هذه العملية تلجأ الإدارة المالية في الشركة بإجراء العديد من العمليات المحاسبية مثل تعديل لمخصصات أو تعجيل تحقيق بعض عناصر الإيرادات أو تأخير استحقاق بعض عناصر التكاليف وصولاً إلى المستوى المستهدف من الدخل ومن الطبيعي أن تحقيق هذه العملية بنجاح يتطلب الكثير من الوقت لان تحديد المجالات التي من الممكن بواسطتها التأثير على الأرباح دون خلق شعور بوجود تلاعب أو غش في المعلومات عند الأطراف الاستراتيجية ذات

المصلحة بالشركة أمر ليس بالسهل . والوقت الذي يمضي في تنفيذ تمهيد الدخل سيؤدي إلى تأخير في الموعد المقرر لإصدار التقارير السنوية [انظر (Lewis and Chaney , 2001) ; (Van Praag , 2001)] . أما أقل قيمة متوسط فقد كان من نصيب عامل طبيعة نشاط الشركة ، وهي أيضا نتيجة متوقعة لأن في الغالب تتعامل الشركات مع مراجعين متخصصين بطبيعة أنشطتها ، إلى جانب تلك الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها عينة الدراسة من فئة المراجعين القانونيين في كلا البلدين التي تعد كفيلة بالتعامل مع أنشطة الشركات بفاعلية وكفاءة عاليتين .

أما فئة المديرين في العراق فقد وصفوا العامل الخاص بتأخير بعض الشركات إجراء تسوياتها الجردية بأنه العامل الأكثر تأثيراً في تأخير إصدار التقارير المالية وان نتيجة أعمال الشركة تأتي في المرتبة الثانية ، في حين يضع المديرين في الشركات الأردنية طبيعة نشاط الشركة في المرتبة الأولى ثم العامل المتعلق بنظام الرقابة الداخلية .

ب. العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني : يوضح الاختبار الإحصائي لإجابات فئة المراجعين القانونيين وفي كلا البلدين والمدرجة في الجدول رقم (٧) ، بأن جميع العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني تؤثر في موعد إصدار التقارير السنوية . كما يبدو من قيمة متوسطات هذه العوامل بأنها هي الأكثر تأثيراً في تأخير إصدار التقارير من بين عوامل جميع المجاميع الأربعة. ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى صرامة هذه القواعد والمعايير فيما يتعلق بالمسار باستقلالية وحياد المراجع والتي بلغت حد إيقاف مراقب الحسابات عن العمل وأحالاته إلى لجنة انضباطية عند خرقه لتلك القواعد والمعايير ، لذا كان من المتوقع عدم قبول المراجع الإخلال في تطبيق أو الالتزام بتلك القواعد مما قد يجعله يختلف مع الإدارة ومن ثمّ شركه لعملية مراجعة حسابات شركتها وفي نفس الوقت قيام الإدارة بتغييره والبحث عن غيره ممن يحقق لها رغباتها .

أما فئة المديرين فعلى الرغم من إن نتائج الاختبار الإحصائي لإجاباتهم عن تأثير عوامل هذه المجموعة ، تشير وبشكل واضح عن قبولها الإحصائي ورفض الفرضية ، إلا إن متوسط أهميتها لم يكن بمستوى أهميتها من وجهة نظر المراجعين القانونيين مما يعني ذلك عدم اكتراث مديرين الشركات بضرورة تمسك المراجعين القانونيين بقواعد السلوك المهني ومعايير المراجعة ورغبتهم (أي المديرين) الشديدة باستجابة المراجعين القانونيين لأرائهم الشخصية بشأن التقرير .

ج. العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة : بالرغم من إن نتائج الاختبار الإحصائي لتأثير عوامل هذه المجموعة على تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات تشير إلى قبول الفرضية لجميع العوامل باستثناء عامل تخصص مكتب المراجعة في القطاع معين ، حيث وجد الباحث إن ليس لهذا العامل أي

تأثير وان متوسط أهميته بلغ أدنى متوسط بين عوامل هذه المجموعة ، على الرغم من ذلك ، إلا إن التمعن في متوسط أهمية هذه العوامل يمكن أن يكشف مدى التباين في إجابات المشاركين في الدراسة وفي كلا البلدين حول أهمية عوامل هذه المجموعة ، إذ لاحظ الباحث أن فئة المديرين في العراق وضعت العامل الخاص بدرجة مشاركة مكتب المراجعة في إعداد القيود الختامية للشركة ، هو ، العامل الأكبر تأثيراً من عوامل هذه المجموعة في تأخير إصدار التقارير السنوية ، حيث بلغ متوسط قيمته ٤,٤٨ نقطة من مقياس ليكرت الخماسي . بينما وصف المديرين في الشركات الأردنية العامل المتعلق بضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة بأنه العامل الأهم في التأثير ، حيث بلغ متوسط قيمته ٤,٥٢ نقطة . أما فئة المراجعين القانونيين في كلا البلدين فقد اختلفوا عن المديرين وذلك بوصفهم العامل الخاص بحرص المكتب في تحقيق مستوى عال من جودة المراجعة ، هو العامل الأساس في تأخير إصدار التقارير السنوية ، إذ يعتقدون فئة المراجعين القانونيين إن حرصهم في تحقيق التكامل بين خصائص الأداء المهني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي التقارير المالية ، والمفهوم التشغيلي لجودة المراجعة ، أمراً يتطلب وقت قد يضاف بظله على المدة الإجمالية لعملية المراجعة فيطيلها .

د. العوامل المرتبطة بعملية المراجعة: يبدو من معلومات الجدول رقم (٧) أن جميع الفئات المشاركة في الدراسة قد اتفقوا على وصف العامل المتعلق بمواجهة حالة السجلات الناقصة ، هو العامل الأهم في التأثير في هذه المجموعة ، إذ بلغ متوسطه ٤,٣٩٥ نقطة أما العامل المرتبط بالأحداث ما بعد ميزانية السنة السابقة فقد احتل المرتبة الأخيرة في التأثير حيث بلغ متوسطه ٢,٨٨٥ نقطة .

في الواقع إن نتيجة استطلاع عوامل هذه المجموعة جاءت على عكس ما كان متوقع من قبل الباحث الذي يعتقد أن العامل الخاص بوقوع أحداث غير متوقعة خلال السنة في الشركة ، هو العامل الأكثر تأثيراً في تأخير إصدار التقارير المالية ، لأنه يرتبط بالرأي المهني للمراجع القانوني ، أما عامل السجلات الناقصة ، لاشك أنه عامل مهم في هذه العملية ، إلا أنه لا يرتقي إلى أهمية العامل الأول ، وذلك لأن مواجهة السجلات الناقصة ، يمكن أن تتم عن طريق قيود التسوية للأرصدة الموجودة من بنود المركز المالي . كما أظهر الاختبار الإحصائي لتأثير عوامل هذه المجموعة إن عاملي تأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة وتأييدات المصارف عن أرصدة الشركة ليس ذي تأثير على توقيت إصدار التقارير المالية ، وبذلك فإن نتيجة هذه الدراسة بخصوص هذين العاملين لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة ، وبخاصة دراسة أبو نصار ولطفي .

نتائج اختبار الفرضية الثانية :

أ. العوامل المرتبطة بالشركة :- ان العوامل المرتبطة بالشركة التي أظهر الاختبار الإحصائي لها بعدم تماثلها ، أي عدم اتفاق وجهتي نظر فئتي عينة الدراسة حول مستوى تأثيرها هي :

١. نتيجة أعمال الشركة: في الحقيقة إن عدم تماثل إجابات عينتي الدراسة ، وفي كل من العراق والأردن حول تأثير هذا العامل على تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات كان متوقعاً وبدرجة احتمالية عالية ، وذلك لتعارض رغبة الإدارة في إمكانية تمهيد الدخل ، مع السلوك المهني للمراجع الخارجي الذي يفرض عليه إعطاء تأكيد مطلق لمستخدمي التقارير المالية من خلو هذه التقارير من أية تصرفات غير قانونية ، وحالات الغش والتلاعب في استخدام السياسات المحاسبية ، فضلاً عن إعطاء إشارات إنذار مبكر بفشل الشركة أو على الأقل عدم قدرتها على الاستمرار . ولاشك إن هذه المعلومات لا تتسجم مع طموح الإدارة ، وذلك لأنها ترعز ثقة المستثمرين بالشركة والإدارة معاً ، ولا يعطيها الفرصة لاتخاذ التدابير المالية اللازمة للارتقاء بالأداء ، بما قد يؤدي ذلك إلى الخلاف بين الطرفين (أي بين الإدارة والمراجع) الذي من المحتمل أن يؤدي إلى عزل المراجع الخارجي وتكليف غيره .

٢. رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير إصدار تقاريرها السنوية : إن نتيجة اختبار هذا العامل جاءت مدعمة لتفسير الباحث بشأن العامل المرتبط بنتيجة أعمال الشركة ، كما وان مقارنة المتوسط الحسابي لأهمية هذا العامل من وجهة نظر مديري الشركات مع المتوسط الحسابي لإجابات فئة المراجعين الخارجيين عن هذا العامل ، تكشف تلك المقارنة وبوضوح حقيقة ما تخفيه إدارة بعض الشركات ، إن لم يكن جميعها ، من رغبة شديدة في عدم إصدار تقاريرها السنوية ما لم تكن اتخذت كل التدابير اللازمة للإفصاح عن نتيجة أعمال جيدة ومركز مالي مقبول ، والا لم يكن هذا التباين الكبير في قيمة المتوسطين كما هو مبين في الجدول رقم (٧) ، الذي يظهر ارتفاع قيمة متوسط هذا العامل من جهة نظر المراجعين وتدنيه من وجهة نظر المديرين .

ب. العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني :- يبين الجدول رقم (٨) قبول الفرضية بالنسبة لعاملي الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة والخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي في كل من العراق والأردن ، أما العوامل الثلاثة الأخيرة في هذه المجموعة ، فتشير نتائجها إلى رفض الفرضية بخصوصها ، وهي نتيجة متوقعة ، إذ أوضح (Fenwick, 1991) أن حرص المراجع الخارجي في إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضع المالي للشركة الخاضعة لمراجعته ، لا يدل على رغبة المراجع في المحافظة على سلوكه المهني ونطاق مسؤولياته القانونية والمهنية فحسب ، وإنما لتجنب مشاكل الدعاوي القضائية المحتملة إن ترفع ضده من قبل المستثمرين والدائنين عند إفلاس الشركات . وعليه من الطبيعي أن يرفض المراجع الخارجي إعطاء تقرير يعكس توجهات

الإدارة رغبتها ، وفي الوقت نفسه ، لا تقبل الإدارة بالإفصاح عن آراء متحفظة للمراجع أو إصدار تقريرها السنوي دون رأي محدد مقبول للمراجع لأن ذلك سيزعزع ثقتها لدى الهيئة العامة ، لذا هي تحاول الضغط على المراجع الخارجي تارة بالتفاهم وأخرى بالتهديد بالعزل ، وذلك للعدول عن رأيه ، مما يؤدي ذلك إلى تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية ولكن من الطبيعي أيضا في مثل هذه الحالات لا تعزو الإدارة أسباب التأخير إلى تلك العوامل ، وهذا ما يفسر تدني متوسط هذه العوامل من وجهة نظر المديرين قياسا بمتوسطها من وجهة نظر المراجعين الخارجيين .

جدول رقم (٨)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

العوامل المرتبطة بالشركة:	العراق		الأردن	
	قيمة M-W المحسو بة	قاعدة القرار عند مستوى ٥%	قيمة M-W المحسو بة	قاعدة القرار عند مستوى ٥%
العوامل المرتبطة بالشركة:				
١. ضخامة حجم عمليات الشركة.	٩٧	تقبل H2	١٢٤	تقبل H2
٢. نتيجة أعمال الشركة.	١٦٣	ترفض H2	١٥٥	ترفض H2
٣. طبيعة نشاط الشركة.	١٢٢	تقبل H2	١١٨	تقبل H2
٤. حجم الشركة.	١٣٣	تقبل H2	١٠٤	تقبل H2
٥. ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	١٠٥	تقبل H2	٩٣	تقبل H2
٦. رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير توقيت إصدار تقاريرها	١٧١	ترفض H2	١٦٣	ترفض H2
٧. تأخير بعض الشركات إجراء التسويات الجردية والمالية	٩٢	تقبل H2	٩٨	تقبل H2
العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني :				
١. الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة	١٠٢	تقبل H2	٧٦	تقبل H2
٢. الخلاف حول طرق العرض	٨٨	تقبل	١١٧	تقبل

H2		H2		والإفصاح المحاسبي وخاصة عن البنود غير الاعتيادية
ترفض H2	١٦٩	ترفض H2	١٧٣	٣. الخلاف حول الرأي بين المراجع وإدارة الشركة
ترفض H2	١٦٧	ترفض H2	١٦٨	٤. إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي
ترفض H2	١٧٤	ترفض H2	١٨٥	٥. . الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة
				العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة:
تقبل H2	٨٧	تقبل H2	١٧٤	١. ضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة.
تقبل H2	٩٣	تقبل H2	٩١	٢. درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركة في مسك حساباتها خلال السنة
تقبل H2	١٣١	تقبل H2	١٣١	٣. درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركة في إعداد القيود الختامية
تقبل H2	٨٨	تقبل H2	١٢٤	٤. الحرص الشديد لمكتب المراجعة في تحقيق مستوى عال من جودة المراجعة.
تقبل H2	١٠٨	تقبل H2	٩٦	٥. تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين.
				العوامل المرتبطة بعملية المراجعة:
تقبل H2	١٣٤	تقبل H2	٨٧	١. تأخير وصول التأكيدات من مديني الشركة
تقبل H2	١٢٨	تقبل H2	١٣١	٢. تأخير وصول تاييدات المصارف عن أرصدة الشركة.
تقبل H2	١٣٢	تقبل H2	١٤١	٣. وقوع أحداث غير متوقعة خلال السنة في الشركة
تقبل H2	١٣٧	تقبل H2	١٣٢	٤. مواجهة حالة السجلات الناقصة
تقبل H2	٩٥	تقبل H2	١٠٥	٥. الأحداث ما بعد ميزانية السنة السابقة

ج . العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة: يظهر الاختبار الإحصائي لعوامل هذه المجموعة قبول الفرضية لجميع العوامل في الأردن. أما في العراق فتقبل الفرضية لجميع العوامل باستثناء العامل الخاص بضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة ، حيث أظهرت قيمة $M-W$ وجود اختلاف جوهري وذات دلالة إحصائية بين إجابات مديري الشركات والمراجعين الخارجيين . في الحقيقة إن متوسط إجابات المديرين في الشركات العراقية تدل بشكل كبير على سعيهم الحثيث في البحث عن أسباب لا ترتبط بهم لتبرير تأخير توقيت إصدار التقرير السنوي لشركاتهم ، وقد وجدوا في عامل ضخامة حجم العمل في مكتب لمراجعة ضالتهم ، متغافلين بذلك نظام مزاوله مهنة المراقبة وتدقيق الحسابات رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ والنظام رقم ٣ الصادر من مجلس المهنة في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ الذي حدد عدد الشركات الواجبة التدقيق سنوياً من قبل المراجع الخارجي .

د. العوامل المرتبطة بعملية المراجعة: توافقت إجابات فئتي الدراسة وفي كلا البلدين حول مستوى أهمية تأثير عوامل هذه المجموعة فجاءت نتائج اختبار $M-W$ مؤيدة للفرضية ، رغم تباين قيمة متوسط بعض عوامل هذه المجموعة بين العراق والأردن وكما هو مبين في الجدول رقم (٧) .
نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

تظهر نتائج التحليل العاملي لإجابات كل من مديري الشركات والمراجعين في كل من العراق والأردن والذي تم باستخدام الحقيبة الإحصائية SPSS والمدرجة في الجدول رقم (٩) إلى وجود اختلاف واضح وجوهري في العوامل المؤثرة في تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية من وجهة نظر المشاركين في الاستطلاع في العراق عن وجهة أولئك المشاركين في الأردن وكما هو مبين في التحليل الآتي:

أ. التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية من وجهة نظر مديري الشركات والمراجعين على حد سواء في العراق : يشير الجدول رقم (٩) الذي يتضمن نتائج تطبيق التحليل الإحصائي Varimax يشير إلى وجود ستة عوامل حصلت

على قيمة تزيد عن الواحد صحيح ($Eign Value > 1$) وان درجة الشيوغ الكلية لهذه العوامل بلغت $r_q 18,8364$ مما يعني إن القوة التفسيرية لهذه العوامل الستة تبلغ ٨٥,٦٢%.

ومن مكونات هذه العوامل حسب تسلسل كبر تأثيرها في تأخير توقيت إصدار التقارير السنوية هي:

- العامل الأول: ومكونات هذا العامل المتغيرات الآتية:

- ❖ تأخير بعض الشركات إجراء التسويات الجردية والمالية.
- ❖ درجة مشاركة المكتب للشركة في مسك حساباتها خلال السنة.
- ❖ درجة مشاركة المكتب للشركة في إعداد القيود الختامية.
- ❖ تأخير وصول التأكيدات من مديني الشركة .

- ❖ مواجهة حالة السجلات الناقصة.
- ❖ الحرص الشديد لمكتب المراجعة في تحقيق مستوى عال من جودة المراجعة.
- ❖ وقد كان تأثير هذه المتغيرات ٢٩,٧%
- العامل الثاني: وقد تضمن خمسة متغيرات هي:
 - ❖ نتيجة أعمال الشركة.
 - ❖ الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة.
 - ❖ الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي وخاصة عن البنود غير الاعتيادية.
 - ❖ تأخير وصول تاييدات المصارف عن أرصدة الشركة.
 - ❖ وقوع أحداث غير متوقعة خلال السنة في الشركة.
 - ❖ وقد بلغ تأثير هذه المتغيرات ٢١,٢%
 - العامل الثالث: ويندرج تحت هذا العامل:
 - ❖ ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
 - ❖ ضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة.
 - ❖ وكان تأثيرهما ١٧,١%
 - العامل الرابع: ويندرج تحت تأثير هذا العامل ثلاثة متغيرات وهي:
 - ❖ رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير إصدار التقارير السنوية.
 - ❖ إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي.
 - ❖ الإحداث ما بعد ميزانية السنة السابقة.
 - ❖ وتأثير هذه المتغيرات مجتمعة هو ١٤,٦%
 - العامل الخامس: ويشمل هذا العامل ثلاثة متغيرات هي:
 - ❖ حجم الشركة.
 - ❖ الخلاف حول الرأي بين المراجع وإدارة الشركة.
 - ❖ الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة.
 - ❖ وتأثير هذه المتغيرات مجتمعة هو ١١,٥%
 - العامل السادس: ويندرج تحت هذا العامل ثلاثة متغيرات ، أيضا هي:
 - ❖ ضخامة حجم عمليات الشركة.
 - ❖ طبيعة نشاط الشركة.
 - ❖ تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين.
 - ❖ وقد بلغ تأثير هذه العوامل ٥,٩% .
 - ب. التحليل العاملي للعوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية من وجهة نظر مديري الشركات والمراجعين الخارجيين على حد السواء في الأردن: يشير الجدول رقم (٩) إلى وجود خمسة عوامل حصلت على قيمة تزيد عن الواحد صحيح وان درجة الشيوع الكلية لهذه العوامل تبلغ ١٩,٣٤٥٦ والقوة

- التفسيرية لها تبلغ حوالي ٨٧,٩٣% وان مكونات هذه العوامل الخمسة حسب تسلسل كبر تأثيرها في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات هي :
- العامل الأول: وقد تضمن هذا العامل على خمسة متغيرات هي:
- ❖ نتيجة أعمال الشركة.
 - ❖ طبيعة نشاط الشركة.
 - ❖ الخلاف حول الرأي بين المراجع وإدارة الشركة.
 - ❖ ضخامة حجم العمل في مكتب المراجعة.
 - ❖ وقوع أحداث غير متوقعة خلال السنة في الشركة
- ودرجة تأثير هذه المتغيرات مجتمعة، هي ٣٠,١ %
- العامل الثاني: وقد شمل هذا العامل على المتغيرات الآتية:-
- ❖ ضعف نظام الرقابة الداخلية للشركة
 - ❖ الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة.
 - ❖ الخلاف حول طرق العرض الإفصاح المحاسبي وخاصة عن البنود غير الاعتيادية.
 - ❖ الحرص الشديد لمكتب المراجعة في تحقيق مستوى عال من جودة المراجعة.
 - ❖ إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إصدار الرأي.
 - ❖ الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة.
- ويبلغ تأثير هذه المجموعة من المتغيرات ٢٢,٦ %.
- العامل الثالث: ومكونات هذا العامل هي:
- ❖ رغبة إدارة بعض الشركات في تأخير إصدار تقاريرها السنوية.
 - ❖ تأخير بعض الشركات إجراء التسويات الجردية والمالية.
 - ❖ درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركات في إعداد القيود الختامية.
- ويبلغ تأثير هذه المتغيرات مجتمعة هو ١٦,٣ % .
- العامل الرابع: ويشمل على متغيرين فقط هما: درجة مشاركة مكتب المراجعة للشركة في مسك حساباتها خلال السنة وتأخر وصول تاييدات المصارف عن أرصدة الشركة. وقد بلغ تأثير هذا العامل ١٥,٩٥ %
- العامل الخامس: ويتضمن هذا العامل على ستة متغيرات هي:
- ❖ ضخامة عمليات حجم الشركة.
 - ❖ حجم الشركة.
 - ❖ تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين.
 - ❖ تأخير وصول التأكيدات عن مديني الشركة.
 - ❖ الأحداث ما بعد ميزانية السنة السابقة.
 - ❖ مواجهة حالة السجلات الناقصة.
- ويبلغ تأثير هذا العامل ١٥,٠٥ % .

وفي ضوء العرض التحليلي السابق يمكن القول بان توجه الباحث بافترضه وجود اختلاف جوهري في أهمية العوامل المؤثرة في تأخير توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات فيما بين العراق والأردن هو افتراض مقبول حيث اظهر التحليل العامل لإجابات المشاركين في الاستطلاع لكلا البلدين ذلك الاختلاف وبشكل واضح وعليه تقبل الفرضية الثالثة لمعظم المتغيرات .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

لقد أسفر تحليل نتائج الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة عن جملة من الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١. اتفاق جميع المشاركين في استطلاع الرأي حول العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات ، بأن جميع تلك العوامل ، بخلاف حجم الشركة وضخامة عملياتها ، تعد أسباباً موضوعية للتأخير .
٢. وجود اختلاف وعدم اتفاق بين فئتي الدراسة ، وفي كلا البلدين ، حول مستوى أهمية وتأثير بعض العوامل ، مما يشير ذلك إلى محاولة كل فئة إصاق أسباب التأخير في إصدار التقارير السنوية بالفئة الأخرى .
٣. وجود تباين كبير في العوامل التي احتلت المرتبة الأولى في التأخير إصدار التقارير السنوية للشركات العراقية ، عن نظيرتها في الأردن ، ويعتقد الباحث إن السبب في ذلك يعود إلى اختلاف بيئة الأعمال بين البلدين وانعكاساتها على طبيعة عملية المراجعة ، مما يعني ذلك إن العوامل البيئية تأثير في تحديد العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات .

التوصيات:

في ضوء استنتاجات الدراسة ، يوصي الباحث بالاتي :-

١. ضرورة قيام الجهات الرقابية الحكومية والمهنية في كلا البلدين بتوعية مديري الشركات بأهمية إصدار التقارير السنوية لشركاتهم ضمن المدة المقررة قانونا والابتعاد عن اعتماد التدابير اللازمة لتمهيد الدخل وتغيير حالة المركز المالي لشركاتهم ، وذلك لما لهذه التدابير من آثار غير محمود على شهرتهم الإدارية وسعر سهم الشركة في السوق المالي ، على حد سواء ، عند اكتشافها من قبل مستخدمي تلك التقارير وبخاصة المحللون الماليون . كما ينبغي توعيتهم بضرورة الالتزام بمبدأ أخلاقيات وقيم العمل عند ممارسة وظائفهم ، لما لهذا الالتزام من آثار ايجابية باتجاه احترام رأي المراجع القانوني وعدم ممارسة الضغوط عليه لتغيير رأيه .
٢. حث مكاتب المراجعة بضرورة وضع جدول زمني لإنهاء مراجعة الشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها ضمن المدة المقررة قانونا ، وقيام جمعية مراقبي الحسابات ، في كلا البلدين ، بحاسبة المكتب الذي لا يلتزم بالمدة القانونية لأي سبب من الأسباب .

٣. حثها الباحثين على إجراء دراسة أخرى تهدف إلى فحص اثر تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات على أسعار أسهمها في السوق المالية ، ومدى العلاقة بين تأخير إصدار التقارير السنوية وتحقيق المكاسب الرأسمالية في السوق المالي . كما حث الباحثين على ضرورة دراسة العلاقة بين تعثر الشركات وتأخير إصدار التقارير السنوية
ثبت المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو نصار ، محمد ومنير لطفي ، ١٩٩٨ ، " العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية " مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد الخامس والعشرين ، العدد ٢ ، ص ص ٣٧٦-٣٨٥

٢. جهماني ، عمر ، ٢٠٠٠ ، " توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ١٩٩٠-١٩٩٣ " مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك ، ص ص ١٤٣-١٦٤

٣. العيسى ، ياسين احمد ، ١٩٩١ ، " أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المنشورة للشركات المساهمة للمستثمرين في سوق عمان المالي " ، مجلة مؤتمرات للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ص ص ٣٨٥-٤١٥ .

٤. غرايبه ، فوزي وباسم الأزهرى ، ١٩٨٨ ، " توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، ص ص ٩-٢٢ .

٥. الفضل ، مؤيد محمد ، ٢٠٠١ ، " العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وإصدار اسمها في السوق المالي ونوع نشاطها : دراسة ميدانية في العراق " ، مجلة آفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد الثاني والعشرين ، العدد ٨٦ ، ص ص ٩٥-١٢٣ .

٦. محمد ، احمد عبد الملك ، ١٩٩٥ ، " دراسة تحليلية للعوامل المحددة لتأخير تقرير المراجع الخارجي " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة ، ص ص ٩١٣-٩٤٣ .

٧. المصري ، حسن خليل ، ١٩٩٧ ، " توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وعلاقته بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن " ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المحاسبة في عصر العولمة الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول لجمعية المحاسبة الأردنية يومي ١٤ ، ١٥ أيار ، ١٩٩٧ ، عمان ، الأردن .

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. 1.Accounting Standard Board , 1991 , *The Objective of Financial Statements and the Qualitative Characteristics of Finanical information* , UK .
2. 2- Ashton , R. ; J. Willingham and R. Elliott , 1987 , "An Empirical Analysis of Audit Delay " , *Journal Accounting Resareh* , Autumn , PP. 275-292.
3. Chambers , A. And S. Penman , 1984 , " Timeliness of Reporting and Stock Price Reaction of Earning Announcements " , *Journal of Accounting Research* , Spring , PP. 21-47.
4. Courts , J.k. , 1976 , " Relationship Between Timeliness in Corporate Reporting and Corporate Attributes " , *Accounting and Business Research* , Winter ,PP. 45-54 .
5. Davis , B. And G.P. Whittred , 1980 , " The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Repoting Further Analysis , *Abacus* , PP. 48-60.
6. Dyer , J.C. and Arthur J. McHugh , 1975 , " The Timeliness of the Australian Report " , *Journal of Accunting Research* , Autumn , PP. 204-219.
7. Fenwick , H.H. , 1991 , " Legal. Liability Exploring Instrumental Reasoning Evaluation of the Auditors Duty " , *Critical Perspective on Accounting* .
8. 8-Financial Accounting Standard Board , 1980 , Qualitative Charateristics of Accounting Information , *Statement of Financial Accounting Concepts(2)* , FASB , May .
9. Firth , M. , 1978 , " Qualified Audit Reports : Their Impact on Investment Decisions " , *The Accounting Review* , July , PP. 642-659 .
- 10.Givoly , D. and D. Palmon , 1982 , " Timeliness of Annual Earnings Announcements : Some Empirical Evidence " , *The Accounting Review* , July , PP. 486-508 .
- 11.Han , J.C.Y. and J.J. Wild , 1997 , " Timeliness of Reporting and Earning Information Transfers " , *Journal of Business Finance and Accounting* , April , PP. 527-540 .
- 12.Lewis , C.M. and P.K. Chaney , 2001 , " An Empirical Analysis of Income Smoothing : Evidence from Initial Public Offerings .

[http // WWW.SSrn . Com](http://WWW.SSrn.Com) .

13. Whittred , G.P. , 1980 , " Audit Qualification and the Timeliness of Corporate Annual Reports " , *The Accounting Review* , October , PP. 563-577 .
14. Whittred , G.P. , and I. Zimmer , 1984 , " Timeliness of Financial Reporting and Financial Distress " , *The Accounting Review* , April , PP. 287-295 .
15. Van Praag , B. , 2001 , " Earnings Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing " , Doctoral dissertation , *Tenbergen Institute Research Series* , Netherland .